ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

29 أكتوبر 2024

مرونة الاصلاح: تخفيف الضغط على المواطنين

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

أحمد بيومي

بسنت جمال

آية حمدي

أسماء رفعت

سالي عاشور

شادي هلال

د. أحمد سلطان

د. عمر الحسيني

أمل إسماعيل

مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

22 معلومة مصورة

23 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

23 خلال قمتها الأولى بعد توسعها: ماذا قدمت بريكس بلس للاقتصادات الناشئة؟

30 مرونة الإصلاحات في مصر: ضرورة التكيف مع الواقع الجيوسياسي

تقديم

«مرحبًا بكم في نشرتنا الاقتصادية لهذا الأسبوع، التي تأتيكم بأبرز التطورات على الساحة المصرية والعالمية. نبدأ مع التغيرات المهمة في برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، حيث قام رئيس الحكومة بتعديل رسالته بشأن هذا الملف الحيوي بالتحول نحو التركيز على الضغوط على المواطن المصري . كما نستعرض زيارة مديرة صندوق النقد الدولي إلى القاهرة لمراجعة الأوضاع الاقتصادية وبحث سبل التعاون المستقبلي.

في مجال الاستثمارات، نلقي الضوء على بعثة اتحاد الصناعات المصرية إلى ليبيا، التي أثمرت عن تعاقدات واستثمارات تصل قيمتها إلى مليار دولار، مما يعزز فرص التعاون الاقتصادي بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، نسلط الضوء على مساعي مصر للانضمام إلى تقرير جاهزية بيئة الأعمال بالتعاون مع البنك الدولي، وهو خطوة نحو تحسين مناخ الاستثمار.

ونختتم بنظرة على أداء البورصة المصرية، التي حققت مكاسب بقيمة 41 مليار جنيه هذا الأسبوع، حيث صعد مؤشرها بنسبة 1.3%. كل هذه الأخبار وأكثر نناقشها معكم في هذه النشرة، نتمني لكم قراءة ممتعة.

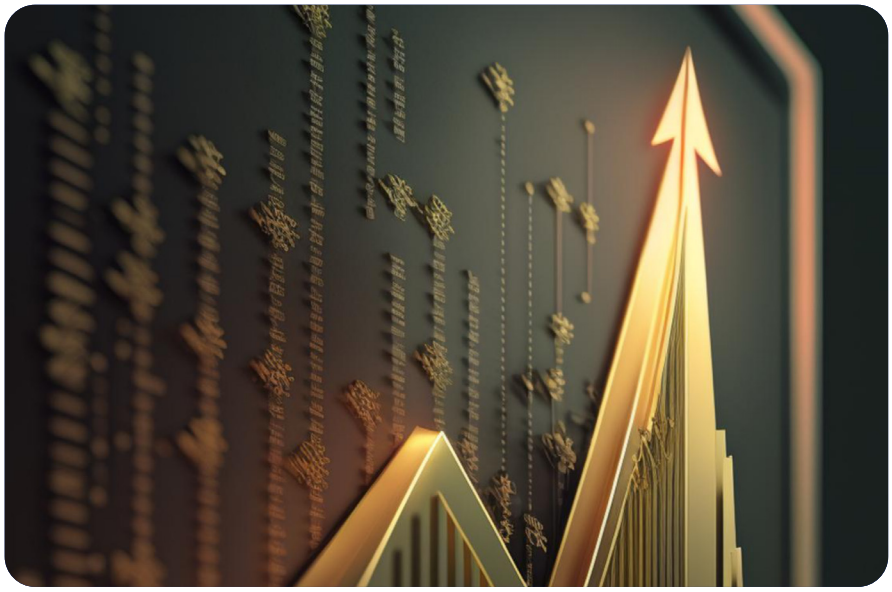

أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

- **رئيس الحكومة المصرية يغير رسالتة حول برنامج الإصلاح الاقتصادي**

أعلن الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الحكومة المصرية، عن تغييرات في نبرة حديثه حول برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، بعد أشهر من التطبيق الصارم له.

بعدما كان يُركز على الأعباء التي تتحملها الدولة، بدأ مدبولي يشير إلى أهمية التخفيف من الأعباء على المواطنين، في ظل التحديات الاقتصادية التي تمر بها البلاد، بما في ذلك ارتفاع أسعار البنزين والسولار والكهرباء. هذه التصريحات تأتي بعد توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي لمراجعة البرنامج مع الصندوق.

مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغيفا، أكدت أن اقتصاد مصر يواجه تحديات نتيجة الصراعات في المنطقة، وأن البلاد فقدت 70% من إيرادات قناة السويس. كما تم الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي

في مصر من المتوقع أن يرتفع إلى 4% بحلول نهاية يونيو 2025 بفضل إجراءات التقشف.

تظهر هذه التطورات أهمية التواصل بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة في المنطقة.

- **مديرة صندوق النقد الدولي تزور مصر لمراجعة الأوضاع الاقتصادية**

قالت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جيورجييفا الخميس انها ستقوم بزيارة لمصر خلال 10 ايام لمراجعة الأوضاع الاقتصادية للبلاد في ضوء التوترات الإقليمية وبرنامج التسهيل الائتماني الممتد الممنوح من الصندوق لمصر بقيمة 8مليار دولار والذي من المتوقع ان تبدأ مراجعته الرابعة الشهر المقبل.

كان رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي قد وجه بضرورة مراجعة الموقف مع الصندوق حال سببت الاجراءات الخاصة بالبرنامج عبئا على المواطنين.

كان الصندوق قد أشاد بأداء الجانب المصري في الالتزام بمتطلبات المراجعة الثالثة التي تمت سبتمبر الماضي فضلًا عن مراعاة التحديات الاقتصادية غير المسبوقة التي تواجه الاقتصاد المصري نظرًا للتوترات الجيوسياسية العالمية والإقليمية؛ حيث خفف الصندوق من بعض المتطلبات، يمكنكم

قـراءة المزيـد مـن التفاصيـل عـن هـذا الموضـوع فـي الجـزء الثالـث مـن النشـرة الخـاص بالمقـالات التحليليـة.

- **انتخـاب وزيـر الماليـة السـابق محمـد معيـط ممثـلا للمجموعـة العربيـة بصنـدوق النقـد الدولـي**

أعلـن صنـدوق النقـد الدولـي، بشـكل رسـمي انتخـاب الدكتـور محمـد معيـط، رئيـس هيئـة التأميـن الصحـي الشـامل ووزيـر الماليـة السـابق، بمنصـب ممثـل المجموعـة العربيـة ودول المالديـف فـي صنـدوق النقـد الدولـي، بدعـم عربـي قـوي، خلفـا للدكتـور محمـود محيـي الديـن، الـذي انتهـت فتـرة عملـه أكتوبـر الجـاري، ويتولـى معيـط مهمتـه بـدءًا مـن الأول مـن نوفمبـر، مـع إعلان التشـكيل الكامـل للمديريـن التنفيذييـن للصنـدوق عـن كل المناطـق الأسـبوع المقبـل.

كانـت مصـر قد أبلغـت صنـدوق النقد الدولي بترشـيح معيـط للمنصب يوليـو الماضـي، حيـث تـم التوافـق مـع مجموعـة الـدول العربيـة علـى دعمـه، بعدمـا كانـت الإمـارات قـد أبـدت رغبتهـا فـي الحصـول علـى المنصـب، لكـن اتصـالات رفيعـة المسـتوى أكـدت التوافـق علـى المرشـح المصـري، يُذكـر أن مجموعـة الـدول العربيـة بصنـدوق النقـد تضـم جميـع الـدول الخليجيـة عـدا السـعودية، التـي تشـغل مقعـدًا مسـتقلًا، إلـى جانـب دول أخـرى مثـل: مصـر، العـراق.

- **وزيـر الاسـتثمار يـزور واشـنطن ونيويـورك لتعريـف مجتمـع الأعمـال الأمريكـي بالفـرص والمقومـات الاسـتثمارية فـي مصـر**

بـدأ المهنـدس حسـن الخطيـب وزيـر الاسـتثمار والتجـارة الخارجيـة، زيـارة للولايـات المتحـدة الأمريكيـة تتضمـن العاصمـة واشـنطن ومدينـة نيويـورك ضمـن المشـاركة بفاعليـات الاجتماعـات السـنوية لصنـدوق النقـد الدولـي والبنـك الدولـي، تتضمـن الزيـارة عقـد لقـاءات مـع مسـئولي غرفـة التجـارة الأمريكيـة ومجلـس الأعمـال المصـري ـ الأمريكـي، وكـذا عقـد اجتماعـات مـع عـدد مـن البنـوك الاسـتثمارية ومراكـز الفكـر وكبـرى الشـركات فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وكـذا صنـدوق المشـروعات المصـري الأمريكـي.

كما تستهدف تعريف مجتمع الأعمال الأمريكي بالفرص والمقومات الاستثمارية في مصر، وكذا التدابير والإجراءات التي تتبناها الحكومة المصرية حاليا بهدف التيسير على المستثمرين، وذلك بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأمريكية للسوق المصرية، والتقى المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية مسئولي صندوق المشروعات المصري ـ الأمريكي، وذلك بحضور ما يزيد على 20 شركة أمريكية من صناديق الاستثمار والبنوك الاستثمارية الكبيرة منها شركات تعمل بالفعل في السوق المصرية وأخرى ترغب في الاستثمار في مصر لعرض الفرص الاستثمارية بالسوق المصرية.

- **وزير المالية: نستهدف خفض أعباء وتكاليف الاستثمار في مصر**

أكد أحمد كجوك وزير المالية، أن الوزارة تتطلع إلى تعاون أكبر مع غرفة التجارة الأمريكية لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل القطاعات في مصر، وانه من المستهدف التوسع فى الشراكات الاستثمارية المصرية ـ الأمريكية لزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري، موضحًا أن السوق المصرية تتمتع بفرص واعدة فى قطاعات متنوعة تتميز بالتنافسية، وأن الحكومة جادة فى تهيئة بيئة أعمال جاذبة وصديقة للمستثمرين.

وقال الوزير، فى مائدة مستديرة بغرفة التجارة الأمريكية على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين بواشنطن، إن المجموعة الوزارية الاقتصادية تعمل على حل كل التحديات، وتتبنى رؤية شاملة وطموحة لزيادة دور ومساهمة القطاع الخاص فى الأنشطة الاستثمارية والتنموية والاقتصادية، لافتًا إلى الحكومة تستهدف خفض أعباء وتكاليف الاستثمار فى مصر لزيادة معدلات الإنتاجية ودفع النمو الاقتصادي، وان الوزارة بالتعاون مع وزارة الاستثمار تعمل على حصر وحوكمة كافة الرسوم وخفض الأعباء قدر الإمكان وتوحيد جهات التحصيل؛ على نحو يسهم فى زيادة الاستثمارات الخاصة بالاقتصاد المصري فى ظل وضع سقف للاستثمارات العامة للدولة بتريليون جنيه خلال العام المالي الحالي.

- **رئيس الرقابة المالية يستعرض تجربة إطلاق أول سوق كربون مصرية ضمن اجتماعات مجموعة البنك الدولي**

شارك الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، في الجلسة النقاشية رفيعة المستوى بعنوان «تطوير أسواق الكربون في إفريقيا: التحديات والفرص»، ضمن فعاليات الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي والمنعقدة بالعاصمة الأمريكية واشنطن خلال الفترة من 21 إلى 26 أكتوبر.

استعرض فريد خلال الاجتماع التجربة المصرية في تدشين أول سوق كربون طوعي منظم ومراقب من جهات الرقابة على أسواق المال في مصر وإفريقيا. حيث قال رئيس الرقابة المالية، إن الهيئة كانت لها الريادة إقليمياً في تدشين أول سوق كربون طوعي منظم ومراقب من جهات الرقابة على أسواق المال في مصر وإفريقيا، خلال شهر أغسطس الماضي، وذلك بتنفيذ عدة عمليات تداول على شهادات خفض انبعاثات كربونية بين أطراف محلية وأجنبية.

ذكر الدكتور فريد أن هذا التنظيم جاء تنفيذاً لما أُعلن في مؤتمر COP27، في إطار تمكين منفذي وممولي مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية من مشروعات زراعية أو صناعية أو غيرها من المشروعات، من إصدار شهادات خفض انبعاثات الكربون، وبيعها

فـي أنظمـة التـداول المُعـدة لهـذا الشـأن بهـدف جـذب فئـات جديدة مـن المسـتثمرين المحلييـن والدولييـن لشـراء هـذه الشـهادات.

- **مليـار دولار اسـتثمارات وتعاقـدات.. حصيلـة بعثـة اتحـاد الصناعـات إلـى ليبيـا**

بلغـت حصيلـة الاسـتثمارات والتعاقـدات التـي أنجزتهـا بعثـة اتحـاد الصناعـات المصريـة إلـى مدينتـى طرابلـس وبنغـازي التـى اسـتمرت 8 أيـام بمشـاركة 43 شـركة مصريـة، نحـو 20 مليـار دولار كاسـتثمارات وتعاقـدات علـى تصديـر منتجـات مصريـة إلـى ليبيـا.

البعثـة التـى انطلقـت تحـت عنـوان «معـا نحـو إفريقيـا»، عقـدت حزمـة مـن اتفاقيـات التعـاون المشـترك ومذكـرات التفاهـم مـع غرفـة التجـارة والصناعـة والزراعـة ببنغـازي برئاسـة منعـم السـعيطى والاتحـاد العـام لغـرف التجـارة والصناعـة والزراعـة بطرابلـس برئاسـة محمـد عبـد الكريـم الرعيـض وشـركة إعمـار ليبيـا القابضـة لإقامـة اسـتثمارات وتصديـر منتجات لتغطيـة احتياجـات السـوق الليبـى مـن كافـة السـلع والمنتجـات المصريـة، لاسـيما التـى تحتاجهـا الدولـة الليبيـة لإعـادة الإعمـار وإقامـة معرضيـن وأحـد فـى بنـى غـازى والآخـر فـي طرابلـس بعنـوان صنـع فـى مصـر.

- **مصـر تجـدد البرنامـج القُطـري مـع منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة حتـى 2025**

وقّعـت الدكتـورة رانيا المشـاط، وزيـرة التخطيـط والتنميـة الاقتصادية والتعـاون الدولـي، مـع ماتيـاس كورمـان، الأميـن العـام لمنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة OECD، مذكـرة التفاهـم الخاصـة بتجديـد البرنامـج القطـري للمنظمـة فـي مصـر لينتهـي فـي عـام 2025 بـدلًا مـن 2024.

جاء ذلك خلال مُشاركتها في فعاليات الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بواشنطن.

ويأتي ذلك في إطار التعاون المستمر بين مصر ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لتعزيز الشراكة القائمة، ودعم جهود التنمية والإصلاح الهيكلي التي تنتهجها الحكومة المصرية، كما يؤكد تجديد البرنامج القطري يأتي هذا التجديد تأكيداً على التزام الطرفين بتحقيق أهداف البرنامج القُطري، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الدولة في صياغة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وفقاً للمعايير الدولية، مما يساهم في تحسين بيئة الأعمال والاستثمار وتعزيز الثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين.

- **مصر تبحث مع البنك الدولي الإدراج في تقرير جاهزية بيئة الأعمال**

ناقشت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، خطوات التعاون المستقبلية مع البنك الدولي، مشيرة إلى تطلع مصر للتعاون مع البنك على مستوى تقارير النمو والتوظيف، لتعزيز جهود التنمية الاقتصادية، فضلًا عن توفير الدعم الفني للجهات التابعة للوزارة.

كما ناقشت التعاون مع البنك، لإدراج مصر في تقرير جاهزية بيئة الأعمال Business-Ready، في عام 2026، والذي يحل محل تقرير «ممارسة الأعمال»، حيث يعتمد التقرير على تقييم مناخ الأعمال، من خلال مجموعة شاملة من البيانات باستخدام

1200 مؤشر لكل اقتصاد، من أجل تحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير وتحفيز الإصلاحات، وتوفير رؤية مستفيضة حول نمو القطاع الخاص، وهو ما يتماشى بالفعل مع أجندة الحكومة المصرية لإفساح المجال للقطاع الخاص، وزيادة مساهمته في الأنشطة الاقتصادية.

- **البورصة تربح 41 مليار جنيه في أسبوع.. ومؤشرها يصعد 1.3%**

سجلت البورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع المنتهي ارتفاعا جماعيا للمؤشرات وربح رأسمالها السوقي نحو 41 مليار جنيه، مسجلا 2.196 تريليون جنيه، مقابل 2.155 عند الفتح بارتفاع 1.8%.

وأغلق مؤشر إيجي إكس 30 عند 30.552 نقطة مسجلا ارتفاعا بنحو 1.3%.

بينما سجل مؤشر EGX70 EWI صعودا بنسبة 2.5% مغلقا الفترة عند 7865 نقطة.

وسجل مؤشر EGX100 EWI ارتفاعا بنحو 2.6% مغلقا الفترة عند 11.067 نقطة.

- **البترول تسند 4 مناطق استكشاف لأباتشي الأمريكية.. وإيني الإيطالية تبدأ أعمال بحقل ظهر مطلع 2025**

أسندت وزارة البترول والثروة المعدنية، خلال الفترة الماضية 4 مناطق استكشافية بالصحراء الغربية لصالح شركة أباتشي الأمريكية، بغرض سرعة وضعها على خريطة الإنتاج، وبحسب اتفاق الحكومة مع شركة أباتشي، سيكون هناك حزمة من

الحوافز المطروحة وتسعير الغاز المُنتج، ليبدأ الإنتاج في التزايد تدريجيًا ليصل إلى 80 مليون قدم3 في اليوم بنهاية عام 2025، فيما كشف المدير المالي لشركة إيني الايطالية فرانشيسكو جاتي، منذ قليل، عن أن الشركة تعتزم تنفيذ أعمال في حقل ظهر بمصر، لاستعادة بعض إنتاج الغاز مع بداية 2025.

كان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، قد شهد الأسبوع الماضي مراسم توقيع 4 مذكرات تفاهم جديدة بهدف دراسة وبحث إمكانية استكشاف وإنتاج وتنمية حقول البترول والغاز الطبيعي، بحضور المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، وذلك بين وزارة البترول والثروة المعدنية، مُمثلة في الهيئة المصرية العامة للبترول، وعدد من الشركات؛ هي: تحالف «حسن علام القابضة-إنفينيتي كابيتال إنفستمنت»، وشركة «حديد عز»، و»مجموعة السويدي الصناعية EIG»، و»مجموعة المتطورة لخدمات البترول».

- **قناة السويس تواجه تهديدات اقتصادية عالمية**

حذرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» من الضغوط المتزايدة على شرايين التجارة العالمية، التي تشمل قناة السويس، وقناة بنما، والبحر الأسود، مشيرة إلى أن هذه التوترات الجيوسياسية قد تؤدي إلى أزمة جديدة تؤثر سلبًا على الاقتصاد العالمي.

تتوقع المنظمة أن أسعار السلع قد ترتفع بنسبة تصل إلى 0.6% بحلول عام 2025، مع زيادة محتملة بنسبة 1.3% في أسعار الأغذية المصنعة. هذه التقديرات تأتي في الوقت الذي يستعيد فيه الاقتصاد العالمي عافيته بعد أزمة سلاسل التوريد التي شهدها خلال جائحة كورونا.

تُعتبر قناة السويس وقناة بنما والبحر الأسود نقاط حيوية لربط الأسواق العالمية، وأي تعطيل في هذه الممرات قد يؤدي إلى تداعيات تضخمية جديدة، مما يُذكّر بتأثير أزمة سلاسل التوريد السابقة.

إقليميًا

- **إيران تنفي وقوع هجمات على مصفاة عبادان بعد ضربات إسرائيلية**

نفت إيران يوم السبت استهداف مصفاة عبادان النفطية بعد إعلان إسرائيل تنفيذ ضربات دقيقة على أهداف عسكرية إيرانية. وأفادت وكالة «تسنيم» الإيرانية بعدم وجود تقارير حول وقوع حرائق أو انفجارات في مصفاة طهران، مؤكدة أن الضربات جاءت رداً على هجمات إيرانية متواصلة بصواريخ باليستية منذ بداية أكتوبر. كما أعلنت الولايات المتحدة أنها أبلغت مسبقاً بالضربات الإسرائيلية، التي أكدت أنها جاءت في إطار الدفاع عن النفس.

- **أسعار النفط تسجل مكاسب أسبوعية بنسبة 4% وسط تقييم لمخاطر الشرق الأوسط**

اختتمت أسعار النفط تعاملات الأسبوع بارتفاع ملحوظ، حيث سجل خام برنت مكاسب أسبوعية بنسبة 4% ليستقر عند 76.05 دولار للبرميل، في حين ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 3.7% ليصل إلى 71.78 دولار. جاءت هذه المكاسب وسط حالة من التذبذب المرتبطة بتقييم الأسواق لمخاطر الصراع في الشرق الأوسط والانتخابات الأميركية القادمة في نوفمبر. بالإضافة إلى ذلك، شهد الأسبوع تذبذباً في الأسعار نتيجة توقعات متباينة بشأن المخاطر الإقليمية.

- **تعليق الرحلات الجوية الإيرانية بعد ضربات إسرائيلية «دقيقة» تستهدف مواقع عسكرية**

علّقت إيران جميع الرحلات الجوية في مجالها الجوي حتى إشعار آخر عقب شن إسرائيل ضربات على أهداف عسكرية داخل البلاد، رداً على هجمات صاروخية بالستية إيرانية سابقة. وتجنباً للمخاطر، توقفت شركات الطيران عن التحليق فوق إيران، في حين أكدت الولايات المتحدة أنها أُبلغت مسبقاً بالضربات دون أي تدخل منها، معتبرةً إياها دفاعاً عن النفس.

وفي نفس السياق، أعلن العراق تعليق كافة الرحلات الجوية في جميع مطارات البلاد حتى إشعار آخر، وذلك بسبب التوترات الإقليمية المتصاعدة، في ظل تعرض إيران المجاورة لضربات إسرائيلية تستهدف مواقع عسكرية. وأكد وزير النقل العراقي أن هذا القرار يأتي حرصًا على سلامة الطيران المدني في الأجواء العراقية، وسط تصاعد التوتر في المنطقة.

- **مجموعة العمل المالي تُدرج لبنان في قائمتها الرمادية**

أعلنت مجموعة العمل المالي (فاتف) عن إدراج لبنان في قائمتها الرمادية، مما يستدعي مزيدًا من المراقبة على تعاملاته المالية.

يأتي هذا القرار في وقت تعاني فيه البلاد من تداعيات الحرب مع إسرائيل وتدهور اقتصادي مستمر منذ عام 2019. وقد أُدرجت الجزائر وأنغولا وساحل العاج أيضًا في القائمة. وأكدت الرئاسة المكسيكية للمجموعة أن هذا الإجراء ليس عقابيًا بل يهدف لمساعدة الدول في تحسين

أنظمتها المالية. من جانبه، صرح رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان، نجيب ميقاتي، بأن هذا القرار كان متوقعًا نظرًا للظروف الحالية التي تعيق الإصلاحات المالية المطلوبة، مؤكدًا على استمرارية التعاون مع مجموعة العمل المالي.

- **هيئة المساحة الجيولوجية السعودية تطلق حزم بيانات جديدة لتعزيز قطاع التعدين**

أعلنت هيئة المساحة الجيولوجية السعودية عن إطلاق الدفعة الثانية من حزم البيانات الجيولوجية عالية الجودة، بهدف إضافة قيمة لقطاع التعدين وتعزيز جاذبية الاستثمارات المحلية والأجنبية في المملكة. وتشمل هذه البيانات 30% من مساحة الدرع العربي، مما يرفع نسبة النشر في قاعدة البيانات الجيولوجية الوطنية إلى 60%. كما تحتوي الحزم على بيانات المسح الجيوكيميائي والمسح الجيوفيزيائي، بالإضافة إلى تقارير فنية وبيانات حول مواقع التمعدن. تأتي هذه المبادرة في إطار رؤية المملكة 2030، وتدعم تنويع مصادر الدخل وتحفيز الاقتصاد الوطني، مع إتاحة الفرصة للشركات المحلية والدولية للمنافسة على رخص الاستكشاف في مناطق جديدة.

هيئة المساحة الجيولوجية السعودية
SAUDI GEOLOGICAL SURVEY
www.sgs.org.sa

دوليا

- **صندوق النقد الدولي يحذر من تراجع النمو الاقتصادي العالمي**

حذرت كريستالينا غورغيفا، مديرة صندوق النقد الدولي، من أن الاقتصاد العالمي مُعرض لخطر تراجع النمو وزيادة الديون،

مما يحد من قدرة الحكومات على تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها ومواجهة تحديات مثل تغير المناخ. وفي مؤتمر صحفي، أكدت غورغيفا أن عدم الرضا عن الأوضاع الاقتصادية ليس محصورًا في الولايات المتحدة، مشيرة إلى تأثير تصاعد الصراع في الشرق الأوسط على اقتصادات المنطقة، بما في ذلك مصر. يأتي هذا التحذير في وقت حرج، حيث توقع صندوق النقد الدولي انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.1% بحلول 2029، مما يعكس استمرار ضعف النمو العالمي.

- **مديرة صندوق النقد الدولي: الحذر واجب في خفض أسعار الفائدة**

حثت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغيفا البنوك المركزية على توخي الحذر في توقيت خفض أسعار الفائدة، مشددة على أهمية مراقبة البيانات بعناية لتجنب الخطأ في التوقيت. وأشارت، خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، إلى ضرورة أن تعمل الحكومات على إعادة بناء احتياطياتها المالية التي استُنفدت، وسط ضغوط مالية متزايدة عالميًا. كما حذرت من مخاطر النمو المنخفض والديون المرتفعة، التي تقلل من قدرة الدول على مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية.

- **«موديز» تخفّض النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني لفرنسا**

قامت وكالة «موديز» بتخفيض النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني لفرنسا من مستقرة إلى سلبية، مع الإبقاء على التصنيف عند «AA2». تأتي هذه الخطوة نتيجة لمخاوف تتعلق بالمالية العامة في البلاد، حيث أشارت الوكالة إلى أن الحكومة قد تواجه صعوبات في اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي عجز أكبر

فـي الميزانيـة، وأشـار وزيـر الماليـة الفرنسـي أنطـوان أرمـان إلـى أن الحكومـة قـادرة علـى تنفيـذ «إصلاحـات كبـرى» لضمـان تصحيـح الأوضـاع الماليـة، مشـيرًا إلـى قـوة الاقتصـاد الفرنسـي. تأتـي هـذه التطـورات بعـد أن خفّضـت وكالـة فيتـش أيضًـا النظـرة المسـتقبلية لفرنسـا مـن مسـتقرة إلـى سـلبية، ممـا يزيـد مـن الضغـوط الماليـة علـى الحكومـة.

- **بوتين: الاقتصاد الأميركي يعاني رغم ارتفاع الناتج المحلي**

فـي مؤتمـر صحفـي بعـد قمـة «بريكـس» فـي قـازان، قـال الرئيـس الروسـي فلاديميـر بوتيـن إن الاقتصـاد الأميركـي يواجـه العديـد مـن المشـاكل علـى الرغـم مـن النمـو الـذي يحققـه، والـذي بلـغ حوالـي 3.1-3.2%. وأشـار إلـى أن التحديـات تشـمل العجـز التجـاري والديـن الحكومـي الضخـم الـذي يصـل إلـى 34 تريليـون دولار.

كمـا ذكـر بوتيـن أن اقتصـاد منطقـة اليـورو يتأرجـح علـى حافـة الركـود، لكنـه أكـد أهميـة التعـاون بيـن الـدول فـي مجموعـة «بريكـس» للتعامـل مـع هـذه القضايـا. وأضـاف أن مجموعـة «بريكـس» شـهدت زيـادة فـي حصتهـا مـن الاقتصـاد العالمـي، حيـث بلغـت 37.4% مقارنـة بـ 29.3% لمجموعة السـبع.

- **ارتفـاع معنويـات المسـتهلكين الأميركييـن لأعلـى مسـتوى فـي 6 أشـهر خـلال أكتوبـر**

سـجلت معنويـات المسـتهلكين الأميركييـن ارتفاعًـا ملحوظًـا فـي أكتوبـر، حيـث وصلـت إلـى أعلـى مسـتوى لهـا منـذ 6 أشـهر، مدعومـة بانخفـاض أسـعار الفائـدة الـذي سـاعد فـي تعزيـز فـرص شـراء السـلع ذات التكلفـة المرتفعـة، مثـل السـيارات. وفقًـا لمؤشـر معنويـات

المستهلكين لجامعة ميشيغان، ارتفعت القراءة إلى 70.5 نقطة، مقارنةً بـ 70.1 نقطة في سبتمبر، متفوقةً على تقديرات خبراء الاقتصاد.

الزيادة في المعنويات كانت أكثر وضوحًا بين الجمهوريين، الذين أبدوا ثقة أكبر في العودة المحتملة لحزبهم إلى البيت الأبيض في الانتخابات المقبلة. وارتفعت معنويات المستهلكين الجمهوريين بنسبة 7.8%، بينما انخفضت معنويات الديمقراطيين للمرة الأولى منذ يوليو بنسبة 1.3%.

- **إنفيديا تتفوق على أبل كأعلى شركة قيمة في العالم**

تجاوزت شركة إنفيديا شركة أبل لتصبح الأعلى قيمة في العالم، حيث ارتفعت قيمتها السوقية إلى 3.53 تريليون دولار بدعم من الطلب المتزايد على رقائق الذكاء الاصطناعي. شهد سهم إنفيديا ارتفاعًا بنسبة 2.2%، بينما سجل سهم أبل زيادة طفيفة بنسبة 0.9%، مما جعل قيمتها السوقية تصل إلى 3.52 تريليون دولار. يأتي هذا التحول في وقت تواجه فيه أبل تراجعًا في مبيعات هواتفها الذكية، بينما تتوقع إنفيديا نموًا كبيرًا في الإيرادات يصل إلى 82%، مما يعكس أهمية سوق الذكاء الاصطناعي في المستقبل.

معلومة مصورة

”

تُعد العلاقات بين صندوق النقد الدولي ومصر نموذجًا للتعاون طويل الأمد الذي يسهم في دعم الاقتصاد المصري وتعزيز استقراره. منذ توقيع الاتفاقيات الأولى، عمل الطرفان على تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي تهدف إلى تعزيز النمو، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وتنويع مصادر الدخل. يشمل التعاون تقديم الدعم الفني والمالي، مما يساعد الحكومة المصرية في تحقيق أهدافها التنموية والاقتصادية. كما يُعتبر صندوق النقد الدولي شريكًا مهمًا في مجالات مثل الإصلاحات المالية والنقدية، وتعزيز الشفافية والمساءلة. هذا التعاون لم يعزز فقط قدرة مصر على مواجهة التحديات الاقتصادية، بل ساهم أيضًا في تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يُعزز من مكانة مصر كمركز اقتصادي في المنطقة.

“

السنة	نوع البرنامج	قيمة التمويل (مليار دولار أمريكي)	التفاصيل
1991	برنامج التكيف الهيكلي	0.4	جزء من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي
1996	برنامج التسهيلات الممتدة	0.3	لدعم الإصلاحات الاقتصادية ومكافحة التضخم
2016	اتفاقية التسهيلات الممتدة	12	لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل
2020	اتفاق الاستعداد الائتماني	5.2	استجابة لأزمة COVID-19 لتخفيف التأثيرات الاقتصادية
2020	أداة التمويل السريع	2.8	لدعم جهود مواجهة الجائحة وتعزيز الاقتصاد
2022	اتفاقية تسهيلات موسعة	3	لدعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الإصلاحات

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولى

مقالات تحليلية

خلال قمتها الأولى بعد توسعها: ماذا قدمت بريكس بلس للاقتصادات الناشئة؟

أسماء رفعت

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت مدينة قازان الروسية انعقاد القمة السادسة عشر لمجموعة بريكس خلال الفترة (22-24 أكتوبر 2024)، وقد تضمنت القمة مشاركة 32 دولة من بينهم الأعضاء الجدد المشاركة للمرة الأولى كأعضاء دائمين، ومن بينهم مصر. وقد انعقدت القمة تحت شعار «تعزيز التعددية من أجل التنمية والأمن العالميين العادلين»، وارتكزت المناقشات على ثلاث ركائز رئيسية للتعاون وهي السياسة والأمن، والاقتصاد والتمويل، والعلاقات الثقافية والإنسانية. وتكتسب القمة أهمية خاصة؛ إذ إنها تنعقد في ظل ظروف عالمية وإقليمية غير مواتية تلقي بتبعاتها على الاقتصاد العالمي عامة وعلى الاقتصادات الناشئة بشكل خاص، ومع اعتبار مجموعة بريكس تكتل للاقتصادات الناشئة، يثار تساؤل حول ماذا قدمت قمة بريكس للاقتصادات الناشئة؟

قمة محاطة بالأزمات: أبرز ما اسفرت عنه قمة بريكس 2024

عقدت بريكس بلس قمتها وسط عالم غير متكافئ، تسوده ملامح الازدواجية والتناقض في التعامل مع الأزمات الدولية من قبل القوى الكبرى، ليمثل توقيت انعقاد القمة مكسبا

للدول الناشئة وتأكيدا على قدرتها على التجمع لبحث ومناقشة تحدياتها المشتركة لتفرض وجودها على الساحة العالمية.

ومع اشتداد حدة الصراع بقطاع غزة وامتداد الصراع الى الأراضي اللبنانية، يأتي أهمية التكتل في تعزيز الدور الجيوسياسي الذي يمكن أن يلعبه التكتل في مختلف الأقاليم الدولية، وبصفة خاصة في إقليم الشرق الأوسط، والذي ادرك الأعضاء المؤسسون لأهميته وتأثيره على مصالحهم الاقتصادية؛ كون أن المنطقة تعد بوابة للنفاذ للأسواق الأوروبية والإفريقية، وكذلك المصالح السياسية من خلال تدعيم رغبة دول بريكس وخاصة الصين في التحول نحو نمط التعددية، يبرر ذلك دعوة أربعة دول من بين ستة دول لعضوية بريكس خلال اعمال قمة العام الماضي.

وقد دعا البيان الختامي للقمة إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأكدت القمة دعمها للعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة في سياق الالتزام الثابت برؤية حل الدولتين على أساس القانون الدولي، واشادت بالجهود المتواصلة التي تبذلها مصر وقطر والجهود الإقليمية والدولية الأخرى من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، وتسريع إيصال المساعدات الإنسانية وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة. وطالبت القمة إسرائيل بوقف الأعمال العسكرية على لبنان فورا، مؤكدة ضرورة الحفاظ على سيادة دولة لبنان وسلامة أراضيها وخلق الظروف الملائمة للحل السياسي والدبلوماسي من أجل حماية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط مع التأكيد على أهمية الالتزام الصارم بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في هذا الشأن.

وعلى الجانب الاقتصادي، فقد نجحت القمة في وضع التكتل وأهدافه في سياقه الصحيح بعيدا عن الطموح الزائد الذي تصوره بعض الأعضاء وذهب إليه بعض المحللين منذ الإعلان عن توسعة عضوية التكتل في أغسطس من العام الماضي. وقد ظهر ذلك جليا ضمن المناقشات الاقتصادية حول إطلاق العملة الموحدة لبريكس؛ إذ أوضح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين -والذي تعد دولته أبرز المستفيدين حاليا من التخلص من هيمنة الدولار في المعاملات الدولية- أن إطلاق العملة الموحدة للتكتل لن يتم في الاجل القريب.

وهنا تجد الإشارة إلى أهمية مراعاة المدى الزمنى المطلوب لتحقيق الأهداف الاقتصادية الطموحة للتكتل، والتي تتوقف على مرور التكتل بمراحل التكامل الاقتصادي حتى مرحلة تدشين عملة رسمية، وذلك قياسا على التجربة الأوروبية والتي استغرقت نحو 42 عاما منذ تشكيل منطقة الفحم والصلب الأوروبية والتي تعد النواه الأولى للاتحاد الأوروبي وحتى تم تدشين العملة الأوروبية الموحد، في ظل التقارب الجغرافي والثقافي والتاريخي لدول الاتحاد الأوروبي، بخلاف الوضع في تكتل بريكس. وكذلك فإن استخدام العملات المحلية في التجارة البينية يواجه صعوبات ضرورة توفر قدرا من الاحتياطيات الأجنبية من عملات كافة الدول الأعضاء ضمن الاحتياطي الأجنبي لكل دولة من دول التجمع. ومن غير المطروح تقديم أي عملة محلية كبديل للدولار نظرا لما يتطلبه ذلك من إصلاحات مالية ونقدية عديدة، ويبين الشكل التالي معدل ما تستحوذ عليه العملات المختلفة من الاحتياطيات النقدية الأجنبية، والذي يظهر احتفاظ الدولار بمكانته على مدى السنوات.

نصيب استحواذ عدد من العملات الرئيسية من الاحتياطيات الأجنبية عالميا

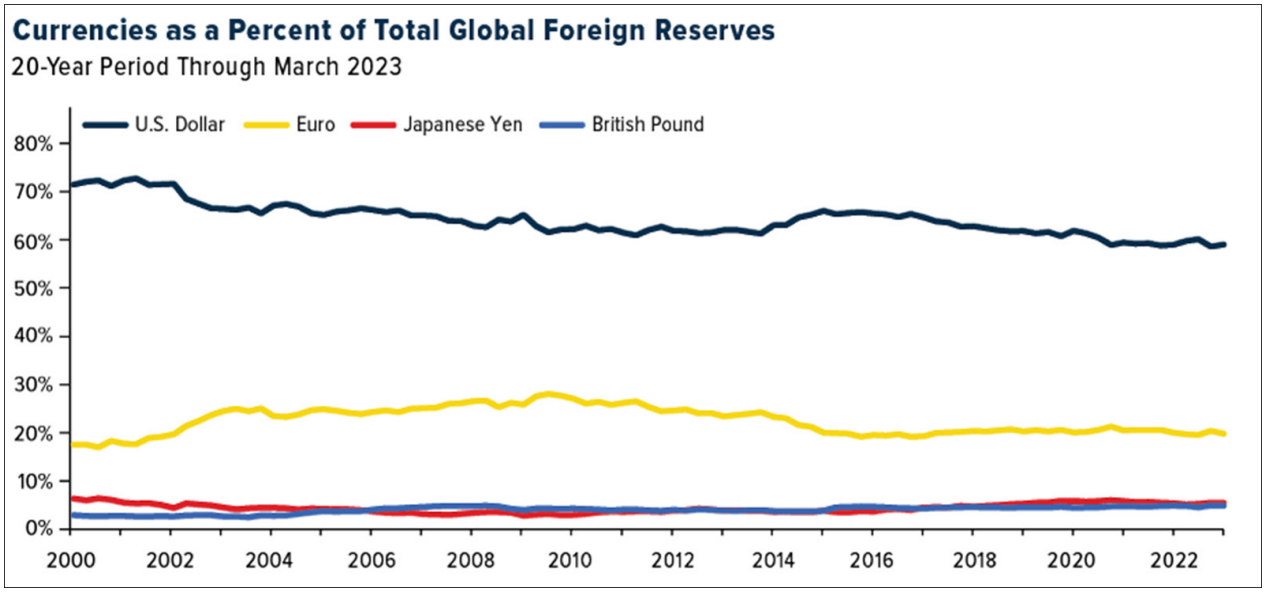

المصدر: IMF, Statista, U.S. Global Investors

مصر وبريكس: مشاركة مصرية فعالة

حرص الرئيس عبد الفتاح السيسي على المشاركة الفعالة في تلك القمة وأبرز في كلمته أهمية تعاون الدول النامية لمواجهة التحديات الراهنة، لاسيما تلك الأزمة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط على وقع الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وامتدادها إلى الأراضي اللبنانية وتأثير ذلك على حركة الملاحة بخليج عدن والبحر الأحمر، وعلى حركة التجارة الدولية واستقرار سلاسل الإمداد العالمية.

وقد أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي على أهمية تعظيم الاستفادة من بنوك التنمية متعددة الأطراف، لتكون أكثر قدرة

على تعزيز نفاذ الدول النامية للتمويل الميسر، بما في ذلك النفاذ لتمويل المناخ، وضرورة تبادل الخبرات بين أعضاء التكتل في مختلف المجالات، فضلا عن تنفيذ مشروعات مشتركة لتحقيق المنفعة المتبادلة، وأكد على أهمية استمرار التعاون والتشاور بين الدول النامية، لضمان الحفاظ على فاعلية المنظومة الدولية متعددة الأطراف، والتصدي بشكل جماعي، لمحاولات فرض سياسات أحادية ومنفردة، بما يضر بمصالح الدول النامية.

ولتعظيم استفادة مصر من عضوية التكتل ينبغي ضرورة استكمال مسار الإصلاح الهيكلي التي بدأتها الدولة وتأثرت وتيرتها مع تتابع الأزمات العالمية، التي زاد من التحديات التي تواجهها الدولة من جهة، ومن جهة أخرى، ابرزت اهمية استكمال مسار الإصلاح ومواجه تحديات المنظومة الإنتاجية واجراء عدد من الإصلاحات المؤسسية وضم القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي، كل ذلك يعد بمثابة شرط مسبق لبحث زيادة فرص التصدير التي يتيحها الانضمام للتكتل. وسوف تؤثر كافة تلك الإصلاحات على تعزيز استفادة الدولة ليس فقط من المزايا التي يتيحها تجمع بريكس وحسب، بل سوف تتمكن الدولة من الاستفادة من العديد من الفرص التي تتيحها كافة الاتفاقيات التجارية والتكتلات الإقليمية والعالمية المختلفة التي تعد مصر عضوة فيها بالفعل.

ولتحقيق هدف زيادة نفاذ الصادرات المصرية للدول الأعضاء في التكتل بما يحقق الأهداف الوطنية، يجب تحليل هيكل الصادرات والواردات بين مصر ودول المجموعة؛ إذ تلاحظ وجود عدد من الفرص التي تعزز من منافع مصر التجارية؛ حيث يضم هيكل واردات دول بريكس عدد من السلع التي تتميز مصر فيها بميزات نسبية بما يفتح لها اسواقا جديدة وفرص اكبر في نفاذ الأسواق الخارجية، ومن بين أهم تلك السلع يأتي مجموعة الوقود المعدني

والزيوت المعدنية، واللدائن ومصنوعاتها، والات والأجهزة الكهربائية واجزائها، واللؤلؤ الطبيعي والاحجار الكريمة، وبعد تحديد قائمة السلع المستهدفة يجب العمل على زيادة انتاج مصر منها، وتحسين جودتها لتعزيز تنافسيتها في الأسواق الخارجية.

ومن بين أهم فرص تعزيز استفادة مصر من عضويتها لتكتل بريكس يأتي تنويع مصادر التمويل وتقليل الضغط على الدولار الأمريكي، وذلك من خلال الاستفادة من فرص التمويل التي يقدمها بنك التنمية في مجالات التنمية المختلفة. مع أهمية التحول من القروض والاستدانة إلى علاقات الشراكة واجتذاب رؤوس الأموال وإتاحة الفرصة للشركات الاستثمارية من دول التجمع لضخ استثماراتها بالسوق المصري وتوجيها للقطاعات المستهدفة لاسيما مشروعات البنية التحتية وقطاع الصناعة والمجالات التكنولوجية. فضلا عن النقل مع الانتقاء للتجارب التنموية الناجحة التي نفذتها دول التكتل إلى مصر، وذلك للارتقاء بمستويات النمو والتنمية الاقتصادية.

وفي ذات السياق، تأتي أهمية التزام مصر بتبني رؤية واضحة تجاه النظام الدولي، والالتزام بنهج العلاقات التوازنية مع القوي المختلفة، والخروج من حالة الاستقطاب الدولي المسيطرة على التفاعلات العالمية والتي نشأت بشكل واضح منذ اندلاع الصراع الروسي الاوكراني، والمناداة بأهمية تمثيل مطالب جميع الدول على حد سواء. وهنا يجب على التكتل من خلال اعضاءه المساهمة في إعادة طرح مفهوم الحوكمة العالمية بصيغة متماسكة تدعم قيم واضحة وتفرض ثوابت محددة على تولى القيادة العالمية في ضوء المستجدات العالمية المتسارعة، وهو الأمر الذي يسهم في تبني مسارات متوازنة وتخرج الدول من حالات الاستقطاب الدولي.

وأخيـرا يلاحـظ أنـه علـى الرغـم مـن القـوة والمكانـة الاقتصاديـة للتكتـل إلا انهـا لا تضمـن وحدهـا تحقيـق أهدافـه الاقتصاديـة، بـل علـى العكـس يلاحـظ نجـاح القمـة فـي مناقشـة عـدد مـن القضايـا السياسـية وابـرزت رأيهـا المخالـف للقـوة العظمـى ليفـرض التكتـل وجـوده بثقـل علـى السـاحة العالميـة كإطـار متعـدد الأطـراف مغايـر ومتفـرد قـادر علـى تجـاوز إخفاقـات الأطـر المتعـددة الأطـراف التـي أرسـتها ظـروف جيو-اقتصاديـة وجيوسياسـية تجاوزهـا الواقـع، فـضلا عـن كونـه جسـرا بيـن القـارات مـن خلال بنـاء شـبكة مصالـح متينـة قائمـة علـى خطـط التنميـة الشـاملة بيـن القـوى الصاعـدة والناشـئة فـي الجنـوب، بمـا يتيح لهـا القدرة علـى المنـاورة على السـاحة الدولية وحشـد المواقـف الدبلوماسـية الداعمـة بشـكل أكثـر رسـوخا وثباتـا.

مقالات تحليلية

مرونة الإصلاحات في مصر: ضرورة التكيف مع الواقع الجيوسياسي

أحمد بيومي

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خلال المؤتمر العالمي للسكان والصحة والتنمية البشرية وجه السيد الرئيس بضرورة مراجعة موقف برنامج الإصلاح الاقتصادى مع صندوق النقد الدولي، مشيرا إلى أن البرنامج الحالي يأتي في ظل ظروف شديدة الصعوبة لها تأثيرات سلبية على اقتصاد العالم كله، ولابد من وضع ذلك في اعتبار المؤسسات الدولية، حيث أثرت التحديات المحيطة بمصر في المنطقة إلى فقدان الاقتصاد المصري إلى موارد دولارية بحوالي 6 إلى 7 مليار دولار من دخل قناة السويس خلال نحو 10 أشهر، ومن المحتمل أن يستمر هذا الوضع لمدة سنة.

ومن المرتقب أن يبدأ صندوق النقد الدولي المراجعة الرابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي لمصر نوفمبر المقبل، عقب اجتماعات الصندوق في واشنطن، ويسمح استكمال هذه المراجعة بصرف شريحة بقيمة 1.3 مليار دولار من قرض الصندوق، والتي تمثل الأكبر بين مختلف شرائح التمويل البالغ 8 مليارات دولار.

تعود العلاقات الاخيرة بين مصر وصندوق النقد الدولي إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في عام 2016، والذي حصلت مصر

بموجبه على تمويلات بقيمة 12 مليار دولار من الصندوق على مدار ثلاث سنوات، وقد سار برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري بنجاح كبير خلال الفترة من 2017 وحتى 2019 واستطاع الاقتصاد المصري تحقيق معدلات نمو تتجاوز 5% سنويا، لكن في عام 2019 تفشى وباء كورونا (COVID-19) ، مما دفع الحكومة لتبني إجراءات احترازية وتعزيز النظام الصحي، وتوفير اللقاحات، والاعلان عن عدد من حزم الدعم الاجتماعي وهو ما كلف الموازنة العامة للدولة حوالي 1.6% من الناتج المحلي الاجمالي، وهنا تعاونت الدولة المصرية مع صندوق النقد الدولي مرة أخرى لتقديم تمويلات بقيمة 2.8 مليار دولار في عام 2020 عبر «أداة التمويل السريع» لتلبية الاحتياجات التمويلية العاجلة ودعم جهود مكافحة الأزمة الصحية[1] . كما وافق في وقت لاحق على قرض آخر بقيمة 5.2 مليار دولار ضمن اتفاق استعداد ائتماني لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي[2] ، والحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي حققتها مصر قبل الجائحة. استخدمت هذه القروض لدعم الميزانية، وتحفيز الاقتصاد، وتخفيف العبء على الفئات الأكثر تضررًا، مع الالتزام بتعزيز الإصلاحات المالية والهيكلية[3].

السنة	نوع التمويل	القيمة (مليار دولار)	الهدف من التمويل
2016	قرض ضمن برنامج التسهيل الممدد (Extended Fund Facility)	12	دعم الإصلاحات الاقتصادية واستقرار الاقتصاد الكلي
2020 مايو	أداة التمويل السريع (Rapid Financ-ing Instrument)	2.8	تلبية احتياجات التمويل العاجلة بسبب جائحة كورونا
2020 يونيو	اتفاق استعداد ائتماني (Stand-By Arrangement)	5.2	تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ودعم الميزانية
2023	برنامج تعاون جديد ضمن "تسهيل التكيف الاقتصادي"	3	دعم الجهود الاقتصادية وتحفيز النمو وتخفيف آثار التضخم

وتتشابة اليات تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي التي يتبناها الصندوق رغم اختلاف الأهداف، في عام 2016، تم التركيز على معالجة الاختلالات الهيكلية من خلال تحرير سعر الصرف وتقليل الدعم، بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين النمو الاقتصادي. وفي عام 2020، كانت الإصلاحات تهدف إلى تخفيف الآثار السلبية لجائحة كورونا عبر زيادة الإنفاق الصحي وحماية الفئات الأكثر ضعفًا. أما في عام 2023، فقد تحولت الإصلاحات نحو تعزيز مرونة الاقتصاد، ومعالجة التضخم، وتوسيع دور القطاع الخاص لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام وتحسين إدارة الدين العام، لكن الادوات واحدة وهي علاج اختلالات ميزان المدفوعات من خلال خفض قيمة العملة، وعلاج عجز الموازنه من خلال زيادة الضرائب وخفض المصروفات وترشيد الدعم.

كان نتاج تلك الاصلاحات هو خفض دعم الطاقة تدريجيًا والذي تسبب في زيادة تكلفة الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والوقود، مما زاد الأعباء المالية على المواطنين. تلك السياسات على الرغم من صدق نواياها إلا أنها ركزت على الأهداف الاقتصادية على حساب المسؤولية الاجتماعية، مما زاد الضغوط المعيشية على المواطنين. على سبيل المثال، انخفض سعر صرف الجنيه بمعدل سنوي مركب قدره 20.9%، وارتفع معدل التضخم بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 16%. كما انخفض دعم البترول بنحو 120 مليار في عام 2018 ليصل إلى 18.4 مليار دولار في عام 2022، قبل أن يرتفع مجددًا بعد إعادة تسعير الجنيه المصري بين 2022 و2024.

الشكل 1: التطور في دعم الوقود والسلع التموينية ورغيف الخبز

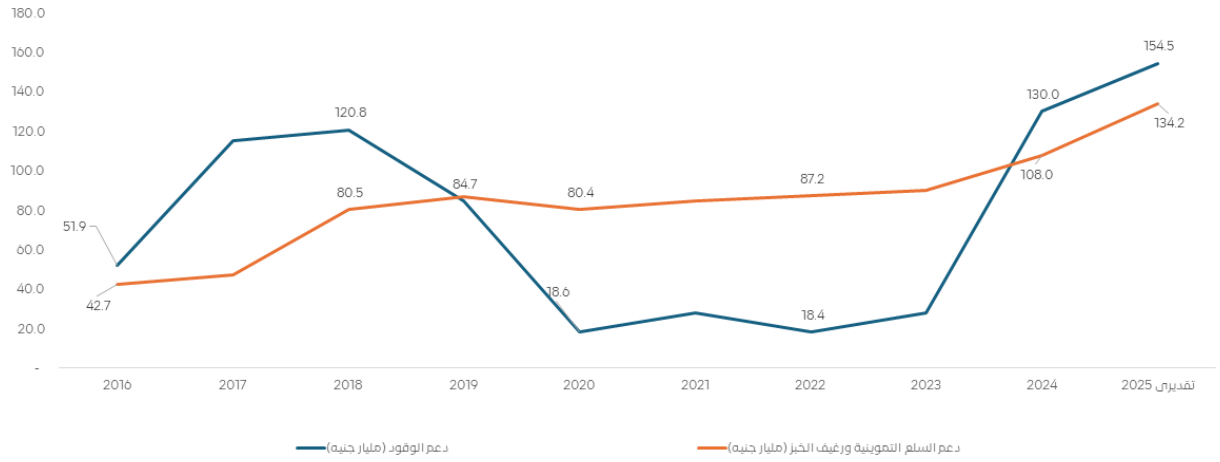

ازدواجية المعايير

يظهر صندوق النقد الدولى ازدواجية في معاييره عند التعامل مع الأزمات الاقتصادية في مختلف الدول، ففي الوقت الذي يدعو فيه الصندوق إلى تقديم الدعم المالي العاجل في اوكرانيا التي تعاني من صراع مسلح ويطالب بتأجيل الإصلاحات الاقتصادية لتخفيف الضغوط على المواطنين، مبررا ذلك الموقف أن الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها أوكرانيا من حرب، تتطلب تقديم دعم فوري للحفاظ على استقرار البلاد وتجنب انهيار الاقتصاد في ظل الظروف الصعبة، على النقيض من ذلك، يتبنى الصندوق موقفاً صارماً تجاه مصر، حيث يُصر على الإسراع في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بالرغم من تأثيراتها السلبية المحتملة على الفئات الضعيفة والمحدودة الدخل ولا يبالي الصندوق في معاناة المصريين.

فمنذ بدء الغزو الروسي في فبراير 2022 وحتى أكتوبر 2024، حصلت أوكرانيا على دعم مالي كبير من صندوق النقد الدولي

لمواجهة التحديات الاقتصادية التي فرضها النزاع، وبحلول أكتوبر 2024، بلغ إجمالي المبالغ المصروفة حوالي 21.6 مليار دولار[4]، في حين يشمل البرنامج العام لدعم أوكرانيا من جانب جهات متعددة الأطراف مزيجًا من المنح والقروض والتمويلات الأخرى بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 151 مليار دولار على مدى أربع سنوات. فيما يلي نظرة عامة على أهم برامج الصندوق والمبالغ التي تم صرفها خلال هذه الفترة.

التاريخ	البرنامج	المبلغ (دولار أمريكي)	التفاصيل
مارس 2022	أداة التمويل السريع (RFI)	1.4 مليار دولار	دعم طارئ لتلبية الاحتياجات الفورية لميزان المدفوعات بسبب الحرب.
أكتوبر 2022	أداة تمويل سريع إضافية	1.3 مليار دولار	دعم إضافي للمساعدة في إدارة الاحتياجات الاقتصادية العاجلة وسط استمرار الصراع.
مارس 2023	تسهيلات التمويل الموسعة (EFF)	15.6 مليار دولار	جزء من حزمة دعم أكبر بقيمة 115 مليار دولار تهدف إلى الاستقرار وإعادة الإعمار على المدى الطويل.
يوليو 2024	دفعة ضمن تسهيلات التمويل الموسعة	2.2 مليار دولار	استمرار الدعم لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.
أكتوبر 2024	المراجعة الخامسة لبرنامج تسهيلات التمويل الموسعة	1.1 مليار دولار	دعم للميزانية عقب النجاح في تحقيق المعايير المطلوبة وإتمام بعض الإصلاحات الهيكلية.

وأشارت مديرة صندوق النقد الدولي خلال تصريحاتها حول أوكرانيا بمرونة الاقتصاد الأوكراني على الرغم من تحديات الحرب المستمرة. وأكدت على التزام أوكرانيا بالإصلاح وضرورة استمرار الدعم الخارجي لتلبية الاحتياجات المالية الناتجة عن الحرب وأضرار البنية التحتية للطاقة. كما أشارت إلى التقدم المحرز في المعايير الهيكلية وجهود تعبئة الإيرادات، مع إتاحة بعض المرونة لتعديل الإصلاحات نظرًا لظروف الحرب.

على النقيض من ذلك، يتبنى الصندوق موقفاً صارماً تجاه مصر، حيث يُصر على الإسراع في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بالرغم من تأثيراتها السلبية المحتملة على الفئات الضعيفة والمحدودة الدخل. ورغم التحديات الاجتماعية التي تواجهها مصر، فإن الصندوق يركز على ضرورة خفض الدعم الحكومي وتحرير سعر الصرف، دون النظر الكافي إلى التداعيات الاجتماعية لهذه السياسات. هذا التباين في التعامل يعكس ازدواجية المعايير ويثير الشكوك حول مدى تحقيق الصندوق لتوازن فعلي بين الأهداف الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية في برامجه المختلفة، وخلال زيارة مديرة الصندوق لمصر أكدت جورجييفا على أهمية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بشكل سريع لمواجهة التضخم واستعادة التوازن المالي. وأشارت إلى التحديات الاجتماعية، لكنها أكدت أن الإصلاحات الاقتصادية، مثل خفض الدعم وتحرير سعر الصرف، ضرورية لتحقيق استقرار الاقتصاد وضمان استمرار المساعدات من الصندوق.

تبرير الصندوق

عادة ما يعلل الصندوق ازدواجية المعايير والتباين في التصريحات بين الدول بين أوكرانيا ومصر بأن الحرب المستمرة في أوكرانيا تشكل ظرفاً استثنائياً يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد ويضعف

القـدرة علـى تنفيـذ الإصلاحـات بشـكل كامـل وسـريع. فـي هـذا السياق، يتيح صندوق النقد الدولي بعض المرونة لتعديل الجدول الزمني للإصلاحات، مراعياً الاحتياجات الطارئة للبلاد مثل تأمين الدعم المالي لمواجهة الأضرار في البنية التحتية، وضمان استقرار الاقتصاد وسط حالة من عدم اليقين الكبير. هذه المرونة تُعد ضرورية نظراً لأن الاستقرار الاقتصادي يتطلب أولوية في الحفاظ على قدرة الدولة على مواجهة متطلبات الحرب، مع تجنب إثقال كاهل الشعب بمزيد من الضغوط في مثل هذه الظروف العصيبة.

أما بالنسبة لمصر، فإن الوضع مختلف من حيث إن الأزمة الاقتصادية مرتبطة بشكل أكبر بمشكلات داخلية مثل التضخم وارتفاع الديون وعدم كفاءة الدعم. في هذه الحالة، يرى صندوق النقد أن تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية هو السبيل الأنجع لاستعادة الاستقرار المالي والسيطرة على التضخم، حتى لو كانت هناك تأثيرات اجتماعية مؤقتة. من منظور الصندوق، فإن تأجيل الإصلاحات قد يزيد من تعقيد الأوضاع الاقتصادية ويؤدي إلى تفاقم المشكلات المالية في المستقبل. ولهذا، تكون التوصيات أكثر تشدداً تجاه مصر بشأن تنفيذ الإصلاحات بسرعة، بغض النظر عن التأثيرات الاجتماعية القصيرة الأجل، اعتقاداً بأن تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد سيسهم في تحسين الأحوال المعيشية تدريجياً

حقيقة الوضع

الأزمة الاقتصادية في مصر ليست مجرد مشكلة داخلية، بل هي مرتبطة بشكل كبير بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة. الأحداث الراهنة، مثل الحرب الإسرائيلية على غزة والتصعيد العسكري في لبنان، بالإضافة إلى الصراع بين الحوثيين وإسرائيل،

كلها عوامل أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد المصري. هذه الصراعات الإقليمية تهدد سلامة وأمن الممرات المائية الهامة، بما في ذلك قناة السويس، التي تُعتبر مصدر دخل حيوي لمصر. أي تهديد للملاحة في القناة يقلل من إيراداتها نتيجة انخفاض حركة الشحن، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.

علاوة على ذلك، فإن الأوضاع الأمنية المتوترة في المنطقة تؤثر على قطاع السياحة، الذي يعد واحداً من الركائز الاقتصادية الأساسية للبلاد. السياح يترددون في زيارة الدول المجاورة للصراعات المسلحة، مما يؤدي إلى تراجع الإيرادات السياحية، وهي مصدر آخر مهم للنقد الأجنبي في مصر. هذه التأثيرات المتداخلة بين العوامل الجيوسياسية والاقتصادية تزيد من تعقيد الأزمة الاقتصادية المصرية وتجعلها تتجاوز حدود السياسات الداخلية الاقتصادية، مما يستدعي النظر إلى الحلول من منظور إقليمي وعالمي يأخذ في الاعتبار الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة.

الخيارات المصرية أمام الصندوق

لزيادة مرونة الإصلاحات الاقتصادية ومدى زمنيها، يمكن لمصر أن تطلب من صندوق النقد الدولي مجموعة من التعديلات في شروط البرنامج، تشمل:

توسيع الجدول الزمني للإصلاحات: يمكن لمصر التفاوض لتمديد المدة الزمنية لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة، ما يسمح بتطبيق تدريجي لهذه الإصلاحات لتقليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي على الفئات الأكثر ضعفًا. ذلك يشمل منح فترة أطول لتقليل الدعم الحكومي أو تنفيذ إجراءات لخفض العجز المالي، مما يساعد على تجنب صدمات اجتماعية.

إعادة ترتيب أولويات الإصلاحات: قد تطلب مصر إعطاء الأولوية لإجراءات يمكن أن تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى القصير، مثل تحسين كفاءة تحصيل الضرائب، دعم قطاع الصادرات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، بدلاً من التركيز فقط على خفض الدعم أو تحرير العملة، وهي إصلاحات قد تؤدي إلى تأثيرات تضخمية فورية.

أخذ الأوضاع الجيوسياسية في الاعتبار: على مصر التأكيد على تأثير الأحداث الإقليمية على اقتصادها، مثل الحرب في غزة والتوترات في المنطقة، والمطالبة بمرونة أكبر في المعايير الاقتصادية المطلوبة. يمكن لمصر أن تطلب إقرار تدابير طارئة تساعد على التعامل مع الضغوط الخارجية التي تتجاوز السيطرة الوطنية، مثل دعم إضافي للاحتياجات العاجلة أو برامج لتعزيز الأمن الغذائي.

ربط الإصلاحات بدعم اجتماعي موازٍ: يمكن لمصر أن تقترح على صندوق النقد الدولي زيادة البرامج الاجتماعية الموجهة للفئات المتأثرة بالإصلاحات الاقتصادية، بحيث يتضمن البرنامج جوانب لدعم الطبقات المتضررة من خفض الدعم أو التضخم، مثل تعزيز برامج التحويلات النقدية للأسر ذات الدخل المحدود.

تقديم تمويل إضافي بشروط ميسرة: يمكن لمصر التفاوض للحصول على تمويل إضافي لدعم احتياطاتها من النقد الأجنبي، ما يمكن أن يوفر استقرارًا أكبر لسعر الصرف ويقلل من الضغط التضخمي، وبالتالي يسمح بمرونة أكبر في تنفيذ الإصلاحات.

المصادر

1. International Monetary Fund. (2020a). Arab Republic of Egypt: Request for Purchase Under the Rapid Financing Instrument.
2. International Monetary Fund. (2020b). Arab Republic of Egypt: Request for a 12-Month Stand-By Arrangement.
3. International Monetary Fund. (2023). Egypt and the IMF: Latest Economic Programs and Agreements.
4. International Monetary Fund. (2024, October 18). IMF Executive Board completes the fifth review of the EFF arrangement for Ukraine.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg